

بيان من دار الإفتاء من أفطر يوم الثلاثاء من رمضان آثم .. وعليه القضاء

ورد لدار الإفتاء بعض التساؤلات عن حكم الشرع فيما من أفطر يوم الثلاثاء من رمضان لهذا العام سنة ١٤١٧هـ - وهو مقيم بمصر - متبعاً رؤية بعض الدول الإسلامية المجاورة تاركاً العمل ببيان الحكم الشرعي الصادر عن دار الإفتاء المصرية بأن يوم الثلاثاء من رمضان هو المتم لشهر الصوم هذا العام؟

وتود دار الإفتاء المصرية أن تعلن أنها تحسنظن بالناس لذلك تعتقد أن البعض الذي خالف رؤية دار الإفتاء المصرية وأفطر يوم الثلاثاء من رمضان تابعاً بعض الدول الإسلامية المجاورة إنما فعل ذلك ظناً منه أن الرأي الفقهي في الرؤية إنما هو رأي واحد وهو الأخذ بوحدة المطالع فإذا ظهر الهلال في أي دولة إسلامية تلزم رؤيتها البلاد الأخرى - الدول الأخرى - مادامت تشارك معها في غالب الليل.

وحرصاً من دار الإفتاء المصرية على توجيه المسلمين إلى صحيح الشرع تفيد بأن الفقه الإسلامي في جموع مذاهبها قد استقر على وجود اتجاهين في رؤية الأهلة وخاصة في أشهر النسك.

الاتجاه الأول : أخذ أصحابه بوحدة المطالع بين الدول الإسلامية فإذا وات أحداً منها الهلال وجب على أهلها العمل بالرؤية صوماً أو فطراً كما وجب عليها إبلاغ الدول المجاورة بالرؤية ومن ثم وجب على الدول المشتركة معها في جزء من الليل اتباعها في الحكم بعد أن يقبل الحاكم - المفتى - الأخذ بهذه الرؤية ويعلنها للناس في دولته حتى يتلزم بها جميع المسلمين في كل دولة صياماً أو افطراً.

واستند أصحاب هذا الاتجاه إلى قوله صلى الله عليه وسلم «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثة ، موطاً مالك .

فقالوا : أنه خطاب لجميع المسلمين في كل الدول التي تشارك مع بعضها في غالب الليل مراعاة لوحدة المشاعر في أداء النسك بين المسلمين .

الاتجاه الثاني : يرى أصحابه من الفقهاء أن اختلاف المطالع مقرر في الشرع وإن لكل بلد رؤيتها لأن اختلاف المطالع يؤدى إلى ظهور الهلال في مكان ولا يظهر في مكان آخر .

وعلى ذلك فالرؤية في دولة ماغير ملزمة للدولة

الآخرى لكل بلد - دولة - رؤيتها - كما لكل بلد مطلعه .

واستند أصحاب الاتجاه إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : «إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فافطروا ، فإن غم عليكم فصوموا ثلاثة ،

مسلم ج ٧ ص ١٩٢ .

فقالوا : أنه خطاب لكل قوم في بلدهم - دولتهم -

فلهم رؤيتها الخاصة بهم .. فإن رأوه في أول رمضان صاموا ، وإن رأوه في أول شوال افطروا ، فإن لم يروه

يتسموا صيامهم ثلاثة وسدق ساق هذا الرأي الإمام

الماوردي في الحاوي الكبير فقال : «فلو رأاه أهل بلد

دوله ، ولم يره أهل بلد آخر لا يلزمهم صيامه حتى

يروه لأن الطوالع والغوارب قد تختلف لاختلاف البلدان ، وكل قوم ، فانما خوطبوا بمطالعهم ومغاربهم إلا ترى أن الفجر قد يتقدم طلوعه في بلد - دولة - ويتأخر في

آخر وكذلك الشمس قد يتغير غروبها في بلد ويتأخر في آخر وما كان المصائم يراعي طلوع الفجر وغرب الشمس في بلد فذلك الهلال واستدل بذلك بما روى

أن ثوبان قدم المدينة من الشام فأخبرهم برؤية الهلال قبل المدينة بليلة ، فقال ابن

عباس : لا يلزم منا لهم شامهم ولنا حجازنا ، يراجع الحاوي الكبير للماوردي ج ٣

ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ دار الفكر .

وببناء على ما تقدم ، فالدولة التي تأخذ برؤيتها بناء على مات أكد لها من استطلاع الهلال فقد أخذت بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم ولم تخرج عن صحيح الشرع . وهذا هو المستقر من لدن الصحابة حتى عصرنا الحاضر دون أن ينكر أحد على أحد أو يشد أحد عن جماعة المسلمين ماداموا مقيمين في دولة واحدة . ومع اتجاهنا لترجح الرأي القائل بوحدة المطالع حرضاً على وحدة الكلمة وجمع الصف وعدم التنازع بين المسلمين إلا إنما نرى أن ذلك محظوظ بضوابط

وقواعد شرعية تتواتم مع تطورات العصر تعم في البلدان الإسلامية المجاورة وإن يحمل الجميع على هذه الضوابط والقواعد الشرعية انطلاقاً من وحدة الهدف وهذا مانسى إليه بكل الطرق والوسائل والتي إن يتحقق هذا الهدف فإن أي دولة

مسلمة أخذت في رؤيتها باختلاف المطالع وأعلنت رؤيتها الخاصة بها فيلزم جميع المقيمين في هذه الدولة الأخذ بهذه الرؤية ، ولا يتبعون دولة أخرى في رؤيتها في

الصوم أو الإفطار وبناء على ذلك الحكم الشرعي : «إذا اعلنت دار الإفتاء المصرية

- إن يوم الثلاثاء من رمضان هو المتم لشهر الصوم لعام ١٤١٧هـ فعلى المسلمين المقيمين بمصر الاتمام بناء على حكم الحاكم وذلك حفظاً لوحدة المسلمين في

الدولة الواحدة لأن اتباع إجماع المسلمين في الأمور التعبدية إنما هو أخذ بالسنة

وندر للفتنة ومن خالفة فقد شذ عن الجماعة .

روى ابن ماجة عن أنس رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول «إن أمتي لا تجتمع على ضلاله ، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسود الأعظم» .

ابن ماجة - باب الفتن ويعنى بالسود الأعظم في الحديث ، جمهرة المسلمين

فإن اتفاقهم أقرب إلى الإجماع وعلى هذا فإذا اقررت الدولة حكماً شرعاً واعنته

الحاكم فطراً أو صوماً فالواجب اتباعه لأن من حق الحاكم شرعاً حمل الناس على الدخول في الحكم الشرعي بناء على ماتحقق عنده من سبب .

وقد أجمع الفقهاء على أنه لا يجوز للمسلمين في البلد الواحد - الدولة الواحدة

- أن يصوم البعض ويغسل البعض الآخر .

فمن خالف وأفطر يوم الثلاثاء من رمضان سنة ١٤١٧هـ بعد أن أمر الحاكم

المفتى ، بصيامه فهو أثم لخالفته جماعة المسلمين وعليه القضاء .

فقد أخرج الترمذى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : «الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحى الناس» الترمذى - باب

الصوم . فدل على أن حكم الجماعة هو المقبول شرعاً والواجب الدخول فيه .

كما روى الإمام أحمد عن عائشة رضي الله عنها قولها : إنما الفطر يوم يفطر

الإمام وجماعة المسلمين ، وهو ما جرى العمل عليه في الأقاليم الإسلامية على مر

العصور لأن الفطر اسقط فريضة فيجب أن يحتاط له .

وليس دار الإفتاء المصرية إلا أن تدعو للجميع بالهدى والرشاد .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

مفتي جمهورية مصر العربية

د/ نصر فريد